

التشريعي يقر الخطة المالية للدوائر الحكومية للعام 2020م



حتى تتمكن من تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين بشكل أفضل وبجودة أعلى وأدق. وفي نهاية الجلسة تم إقرار تقرير لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي حول الخطة المالية للدوائر الحكومية للعام 2020م بالأغلبية كما تم إقرار الخطة ذاتها بما ورد فيها من مخصصات وأرقام تقديرية.

الأمن والحكم الرشيد، التنمية الاجتماعية، البنية التحتية، وقطاع التنمية الاقتصادية. من ناحيتهم دعا نواب المجلس أثناء مناقشتهم وتعليقاتهم على الخطة لزيادة المخصصات المالية لقطاعات التنمية الاقتصادية لا سيما وزارات الاقتصاد والزراعة والتنمية الاجتماعية، وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية الخدمية

العامة، ودعم نظام الحماية الاجتماعية وغيرها من السياسات الاقتصادية المهمة. من ناحيته تلا رئيس اللجنة الاقتصادية وعضو لجنة الموازنة النائب عاطف عدوان، تقرير لجنة الموازنة تعليقا على الخطة المالية مؤكدا على أهميتها ومستعرضا بعض بنودها، مشيراً إلى أنها تضمنت قطاعات مهمة وحيوية منها: قطاع

أقر المجلس التشريعي جلسته المنعقدة يوم أمس الأول الخطة المالية للعام 2020م والخاصة بالقطاعات والدوائر الحكومية المختلفة، بدوره عرض وكيل مساعد وزارة المالية عوني الباشا، منهجية اعداد الخطة المالية الحكومية، منوهاً أنها تضمنت سياسات مهمة منها سياسة دفع النشاط الاقتصادي، وسياسة اصلاح المالية

نواب الوسطى يتفقدون
الدفاع المدني ومركز
شرطة النصارى
ويكرمون معلمي
المحافظة

02

لجنة التريبة ناقشت
خطة عملها للعام
2020 وتدعو لإقرار
مشروع قانون
المسؤولية الطبية

05

رئاسة التشريعي تشيد
بتوجه المحكمة الدولية
الجنائية بفتح تحقيق
في جرائم الاحتلال

05

المجلس التشريعي يهنئ النيابة العامة بجائزة النزاهة للعام 2019



من جانبه، أكد النائب العام على مواصلة مؤسسة النيابة لدورها الريادي فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز سيادة القانون، والاستمرار في السير نحو مزيد من التمييز والنجاح، لترسيخ قيم العدالة وبسط القسط بين المواطنين، مُمجلاً فوز النيابة بجائزة النزاهة لدعم وإسناد الحكومة، والأداء المميز من الجنود المخلصين من أعضاء وموظفي النيابة العامة، وجهودهم المضاعفة لتطبيق السياسات التي تعزز الشفافية والنزاهة وسيادة القانون. كما ثمن دور المجلس التشريعي الفلسطيني ودعمه للنيابة العامة في تحقيق وإرساء مبادئ العدل والقانون بين الناس.

مستوى الوطن رغم الحصار المفروض على قطاع غزة وقلة الإمكانيات المادية والبشرية، مفضحا عن اعترازه بأداء النيابة العامة الذي وصفه بالميز، الذي جسّد أسس ومبادئ النزاهة والعدالة والشفافية وإنفاذ القانون، مؤكداً أن الفوز المشرف للنيابة بهذه الجائزة على مستوى الوطن يشكل انتصاراً للقيم والمبادئ الأصيلة. كما أشاد بتميز النيابة وطواقمها وجودة أدائها ونجاح سياساتها في إرساء العدالة وتحقيق الاستقرار المجتمعي، ونيل ثقة جمهور المواطنين من خلال وضع أساس لبناء قيم العدالة والأمن والحكم الرشيد.

هنأ المجلس التشريعي الفلسطيني النائب العام المستشار ضياء الدين المدهون، بمناسبة حصول النيابة العامة على جائزة النزاهة للعام 2019م، على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

جاء ذلك خلال زيارة نظمها وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة د. أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، رافقه النواب: محمد فرج الغول، سالم سلامة، أحمد أبو حلبية، عبد الرحمن الجمل، محمد شهاب، هدى نعيم، وإسماعيل الأشقر، إلى مقر النيابة العامة. وعبر د. بحر، عن فخره بما حققته النيابة العامة من تحقيق لمبادئ النزاهة والشفافية على

التقوا رئيس محكمة دير البلح

نواب الوسطى يتفقدون الدفاع المدني ومركز شرطة النصيرات ويكرمون معلمي المحافظة

واستقبلوا وفداً من الخدمات الطبية العسكرية، وتابعوا مع كل الوفود التي اجتمعوا بها قضايا مهمة تخص المواطنين وتعالج همومهم، "البرلمان" تابعت تلك الأنشطة والفعاليات وأعدت التقرير التالي:

زار نواب المحافظة الوسطى جهاز الدفاع المدني وتفقدوا مركز شرطة النصيرات الجديد، كما شاركوا بحفل تكريم معلمي المحافظة بمناسبة يوم المعلم الفلسطيني، والتقوا رئيس محكمة بداية دير البلح،



ملاбор أركان شرطة المعسكرات

هذا وألقى النائب عن المحافظة الوسطى سالم سلامة، كلمة أمام طابو أركان مركز شرطة المعسكرات الوسطى بدعوة كريمة من هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، حيث أثنى في كلمته على جهود ضباط وأفراد الشرطة في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني، وحثهم على الاستمرار في التفاني بخدمة المجتمع وحماية مؤسساته المختلفة.

تكريم معلمات مدرسة ثانوية

إلى ذلك شاركت النائب هدى نعيم، بحفل تكريم معلمات مدرسة رفيعة الأسلمية الثانوية للبنات في مدينة دير البلح والذي نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بحضور مدير الهيئة الرائد محمد جبر، ومديرة المدرسة سامية مقبل، حيث أثنى نعيم، في كلمتها على دور المعلمات في بناء الأجيال وترسيخ القيم والمبادئ الإسلامية والوطنية في المجتمع الفلسطيني.

هذا وشارك النائب عبد الرحمن الجمل، بالحفل الذي نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي في مركز المعسكرات الوسطى بمناسبة ذكرى معركة الفرقان، وبحضور ذوي شهداء الشرطة بالمحافظة الوسطى، مشيراً في كلمته إلى أن معركة الفرقان كانت بمثابة عزة وكرامة خطها أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، وأكد في كلمته على أن شعبنا يراكم من قوته في حين أن أدوات وقدرات العدو الصهيوني أخذت بالتراجع.

يوم المعلم الفلسطيني

كما شارك النائب عبد الرحمن الجمل، بحفل نظمته كتلة المعلمين بمخيم البريج بمناسبة يوم المعلم الفلسطيني، بعنوان "يوم الوفاء لأهل العطاء" بحضور لفييف من المعلمين والتربويين، مؤكداً في كلمة له على أهمية دور المعلم في بناء جيل وطني يحافظ على قيم المجتمع ويسير نحو تحرير فلسطين وطرد العدو الصهيوني من أرضنا وتطهير مقدساتنا.

المتخذة.

ويلتقون رئيس محكمة دير البلح

كما التقى النائبان برئيس محكمة بداية دير البلح القاضي ضياء الدين الأسطل، وناقشا معه القضايا التي يتم تحويلها إلى لجان الإصلاح والمخاتير والوجهاء والقرارات والمصالحات التي تتم برعايتهم، معبرين عن احترامهما للمصالحات العشائرية من ناحية وثقتهما بالقضاء الفلسطيني من ناحية أخرى.

الخدمات الطبية العسكرية

وفي سياق منفصل استقبل النائب عن المحافظة الوسطى عبد الرحمن الجمل، بمكتبه وفداً من الخدمات الطبية العسكرية بالوسطى واستمع منهم لشرح حول الإنجازات المتحققة خلال العام الجاري، بالإضافة للاحتياجات اللازمة لاستمرار علمهم، واعدأ بالتواصل مع جهات الاختصاص لتذليل العقبات التي تعترض عملهم.

في ذكرى معركة الفرقان

زيارة الدفاع المدني

هذا وزار النائبان سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل، جهاز الدفاع المدني، وكان في استقبالهما مدير الجهاز بالوسطى العقيد رامي العايد، الذي أطلعهم على أهم إنجازات الجهاز خلال العام 2019م، مشيراً لأهم الاحتياجات سواء المادية واللوجستية أو الكوادر البشرية، بدورهما أثنى النائبان سلامة والجمل، على الجهود التي يبذلها الجهاز وطواقم العاملين به في خدمة المواطنين وخاصة أثناء الأزمات المختلفة.

زيارة شرطة النصيرات

إلى ذلك زار النائبان سلامة والجمل، مركز شرطة النصيرات مهنيين بالمقر الجديد، وكان في استقبالهما مدير المركز المقدم سفيان أبو شرار، وأطلعهما على مرافق المركز وأقسامه، شاكرًا لهما زيارتهما ولقاء طواقم العاملين بالمركز، في حين راقب النائبان سير العمل اليومي واطمئنوا على سلامة الإجراءات





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

حرب الفرقان.. روعة الصمود وبشائر الانتصار

ما أروع قصص وحكايا الصمود الأسطوري الذي سطره شعبنا الفلسطيني في إطار ملاحمه البطولية في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم، وما أروع قصص وحكايا الشهداء الأبطال الذين ضمخوا تراب فلسطين المقدسة بدمائهم الطاهرة.

في سفر شعبنا وقضيتنا صحائف مشرقة دُوِّنت بمداد من نور في إطار مسيرة التضحية والحرية والفداء التي حفلت بالكثير من المفاسل والمنعطفات التاريخية الهامة، ومن أهمها حرب الفرقان التي شكلت فرقاناً بين الحق الفلسطيني الخالد الذي يمثله شعبنا المجاهد عبر عقود الأثم والكفاح والمعاناة، والباطل الصهيوني المنتفخ الذي تأسس على القهر والقتل والعنصرية وسفك الدماء.

في الذكرى الحادية عشر لحرب الفرقان التي انتصر فيها شعبنا المرابط على القوة الصهيونية الغاشمة بثباته الراسخ وصموده الأسطوري ومقاومته الباسلة التي تصدت بكل قوة وإباء لآلة البغي والعدوان، كلمة وفاء لهذا الشعب العظيم الذي واجه المحنة الكبرى زمن حرب الفرقان دون أن تلين له قناة أو تفتقر له عزيمة، وسطر نموذجاً رائعاً في تكريس قيم الصبر والمصابرة والثبات والتضحية والفداء في سبيل وطنه وقضيته، واستطاع دحر وإحباط مخططات الاحتلال التي استهدفت تركيبه ودفعه للاستسلام الكامل ورفع الراية البيضاء.

في هذه الذكرى المفصلية في حياة شعبنا وقضيتنا كلمة وفاء لشهداء شعبنا الأبطال الذين رفعوا ذكراً شعبنا وأعلوا شأن قضيتنا بين العالمين، وعلى رأسهم الشهيد النائب سعيد صيام "أبو مصعب" وزير الداخلية الذي أبلى البلاء الحسن في خدمة دينه وشعبه وقضيته، وتمكن بفضل الله تعالى من حماية الجبهة الداخلية التي أراد الاحتلال لها السقوط والانهايار في اللحظات الأولى التي رافقت شدة وعنف وهول العدوان، وكان -بحق- فارس الميدان ورجل المرحلة الذي قدم قدوة عملية رائعة في القيادة الوطنية المجاهدة التي ترعى حقوق شعبها وتبذل دماءها رخيصة للدفاع عن دينها ووطنها وقضيتها وكذلك الأخ اللواء توفيق جبر مدير عام الشرطة.

إن العبرة الأهم التي يمكن استخلاصها من وراء حرب الفرقان التي استخدم فيها الاحتلال قوة عسكرية هائلة ضمن ترسانته الحربية الغاشمة، تكمن في استحالة كسر إرادة شعبنا أو حمله على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية أو دفعه لتكنس مسار المقاومة والتحرر الوطني مهما بلغت الآلام والمعاناة والتضحيات.

ومن هنا لم يكن غريباً أن يفشل الاحتلال في تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة من وراء حربه المجنونة التي شنّها ضد شعبنا ومقدراتنا ومقاومتنا على مدار اثنين وعشرين يوماً رغم آلاف الشهداء والجرحى، ورغم الدمار الهائل الذي أحدثته آلة الحرب والدمار الصهيونية في البيوت والمزروعات والمصانع والمنشآت الفلسطينية في مختلف مناطق قطاع غزة.

لقد أعلن الاحتلال عن إسقاط حكومة حماس، وضرب المقاومة الباسلة وتفكيك بنيتها التحتية، وتحرير الجندي الصهيوني الأسير آنذاك "جلعاد شاليط"، وكسر إرادة شعبنا، أهدافاً رئيسية من وراء العدوان، لكن أيضاً منها لم يتحقق بفضل الله تعالى، ثم بفضل قوة صبر وثبات وصمود شعبنا ومقاومته الباسلة.

ولم تكن حرب "حجارة السجيل" سوى محاولة صهيونية بائسة لتحقيق بعض ما عجزت عن تحقيقه في حرب الفرقان، لكنها لم تجز سوى الوبال والخسران، بل ودفعت ثمناً باهظاً حين تمكنت المقاومة من ضرب كيان الاحتلال في عقر داره ومقر قيادته لتصل إلى مدينتي "تل أبيب" والقدس المحتلتين بفضل الله.

إن حرب الفرقان بما حملته من عبر هامة ودلالات بالغة، وما مثلته من حالة فاصلة بين مرحلتين في تاريخ شعبنا وقضيتنا، قد شكلت القاعدة الأهم لانطلاق المشروع الفعلي للتحرر الوطني الفلسطيني عقب سنوات السقوط السياسي والأمني السلطوي في أحوال الاتفاقيات المذلة مع الاحتلال الصهيوني، وهو ما تجسد بشكل بالغ الوضوح في حرب "حجارة السجيل" عام 2012 التي شهدت انطلاقاً نوعية في مضمار العمل الكفاحي والجهد المقاوم في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومشروعه العنصري الاحتلالي الاستيطاني التهودي على أرضنا المباركة، وما تلاها من تطور كبير في الجهد والأداء العسكري المقاوم إبان حرب "العصف المأكول" عام 2014، وصولاً إلى الإنجازات الاستخباراتية الرفيعة التي حققتها كتائب القسام مؤخرًا من خلال عملية "حد السيف" و"سراب" وكشف تفاصيل عملية اغتيال الشهيد بهاء أبو العطا، وذلك في إطار حرب العقول وصراع الأدمغة التي لا زالت تديرها كتائب القسام بحكمة عالية وقدرات عميقة أذهلت العدو ومؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية.

في هذه الذكرى الهامة في تاريخنا الوطني لا يسعنا إلا أن نوجه التحية كل التحية لشعبنا العظيم بكافة شرائحه الذي ضرب أروع الأمثلة في الصمود والمصابرة واحتضان المقاومة وحماية مشروعها، وإلى مقاومتنا الباسلة التي حمت الأرض والعباد وقدمت الشهداء العظام في سبيل الله ونصرة للوطن السليب والدفاع عن قضيتنا العادلة، وإلى أجهزتنا الحكومية والأمنية التي استطاعت امتصاص الصدمة وتغلبت على مخططات العدوان، وتمكنت من إدارة شؤون المواطنين بكل عزم ومضاء رغماً عن قلة الإمكانيات وشدة الآلام والجراح، حتى تمكن شعبنا من تجاوز المحنة والانتصار على عدوان ومخططات الاحتلال في نهاية المطاف.

إن تاريخنا الوطني سيسجل في صحائفه الخالدة أن حرب الفرقان قد شكلت بداية النهاية لمشروع الاحتلال على أرضنا المباركة، ونقطة الانطلاقة الحقيقية لتحرير الوطن والمقدسات وإنجاز الحرية والاستقلال على كامل ترابنا الوطني.

وما ذلك على الله بعزيز

والله غالب على أمره ولا يفلحون

النائب أبو راس والغول يتفقدان شرطة محافظة غزة



معاملات المواطنين والعمل وفق قاعدة سيادة القانون. وتناول اللقاء العديد من الأفكار والمقترحات التي تساعد في حل شكاوى المواطنين ومنها قضايا الموقوفين على الذمم المالية والشكاوى القانونية وكيفية تنفيذها بما يضمن الحقوق لأصحابها.

من ناحيته أطلع العميد جمال الديب، النائبين على الوضع العام في محافظة غزة ومعدلات الجريمة، مشدداً على أن الشرطة تتحمل مسئولياتها وتقوم بكل واجباتها وفق القانون، مؤكداً أن شرطة محافظة غزة لن تسمح لأحد أن يعيث بأمن الوطن أو المواطنين.

زار النائبان مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول، مركز شرطة محافظة غزة وكان باستقبالهما مدير شرطة المحافظة العميد جمال الديب، ومدراء مراكز الشرطة بالمحافظة، وذلك للاطلاع على مجريات العمل والتأكد من سلامة الإجراءات اليومية.

بدورهما أشاد النائبان بجهود الشرطة وبسطها للأمن والأمان والتصدي لكل من تسول له نفسه بنشر الفوضى، رغم الأوضاع ونقص الإمكانيات المتاحة التي تمر بها المراكز الشرطة، شاكرين لهم الجهد والمتابعة الميدانية وضبط الحالة الأمنية، وتسهيل

النائب الأسطل يزور بلدية رفح



تقدمها للمواطنين. بدوره نوه رئيس البلدية لبعض الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن المجلس البلدي قرر إطلاق تسمية صناع الجمال على عمال النظافة العاملين بالبلدية، مضيفاً بالقول: "لقد تمكنا من رفع نسبة الراتب الشهري المصروف للعاملين بالبلدية لتصل إلى 45% بدلاً من 30% فقط كانت تصرف لهم سابقاً".

زار النائب يونس الأسطل، بلدية رفح وتفقد مرافقها ومشاريعها وأطلع على الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وكان في استقباله رئيس البلدية الدكتور أنور الشاعر، الذي قدم شرحاً وافياً حول المشاريع والخدمات الخطط والبرامج التي تشرف عليها البلدية. وأهاب الأسطل، بالمؤسسات الدولية لمد يد العون لبلديات قطاع غزة ودعم مشاريعها الحيوية وأنشطتها الخدمائية التي

النائب الشرافي يلتقي بوجهاء محافظة الشمال



عالي من المهنية والكفاءة. وشكر الهيئة التوجيه السياسي والمعنوي دورها الريادي في تحفيز منتسبي الأجهزة الأمنية وثقافتهم وصقل مهارات القيادة والجندي لديهم، داعياً الجهات المعنية لتوفير الدعم اللوجستي اللازم لعمل الهيئة نظراً لأهميتها وأهمية دورها في المجتمع.

بدوره قدم ممثل هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظة الشمال شرحاً وافياً عن إنجازات الهيئة، لافتاً للدور الوطني المهم الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والشرطة في حماية الوطن والمواطن وتوفير الأمن والحماية للمؤسسات الرسمية والأهلية.

التقى النائب الدكتور يوسف الشرافي، بعدد من الوجهاء والمختابر والأعيان وقيادات الأجهزة الأمنية والشرطة وضباط وزارة الداخلية بمحافظة شمال غزة، وذلك ضمن اللقاء الذي نظّمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بعنوان "اللقاء المجتمعي حول إنجازات وزارة الداخلية في الحملات الوطنية وحفظ الأمن خلال العام 2019م".

وأشاد الشرافي، بدور وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في حفظ الأمن والمحافظة على ممتلكات المواطنين والحرص على سلامتهم، مثنياً جهود قيادة الأجهزة الأمنية في تطبيق خطط الوزارة وإنجازها بمستوى

النائب الشنطي تستقبل رئيس نقابة المعلمين بمحافظة الشمال

المجلس التشريعي ينظم برنامجاً تدريبياً لطلبة القانون في جامعة فلسطين



استقبلت عضو المجلس التشريعي النائب جميلة الشنطي، بمكتبها مطلع الأسبوع الجاري مسؤول نقابة المعلمين في المحافظة الشمالية، الأستاذ أبو حمزة صلاح، وعضو مجلس النقابة الأستاذة صفاء لبد، وناقشت معهما عدد من القضايا الخاصة بالمعلمين وحقوقهم وإجراءات تعيينهم في المؤسسات التعليمية المختلفة، بالإضافة لدراسة تنظيم عدد من الاحتفالات لتكريم المعلمين المتميزين. بدورها أشادت النائب الشنطي، بدور النقابة في الدفاع عن حقوق المعلمين، بهدف مساعدتهم على القيام بدورهم الديني والوطني وأكدت أن اللقاء جاء لتقوية أواصر

العلاقات وزيادة أشكال التعاون وفتح آفاق التعاون المشترك بما يضمن تحقيق المصلحة العامة. وبينت أهمية المعلم ومكانته في المجتمع ودور المجتمع ومؤسساته اتجاه المعلمين والمعلمات، مؤكدة أن نواب الشمال على استعداد كامل للتعاون مع نقابة المعلمين في جميع المجالات خدمة للمعلمين وأبنائنا الطلبة. من ناحيته أكد الأستاذ أبو حمزة صلاح، على أهمية التعاون المشترك بين النقابة ونواب الشمال في كافة الميادين والصعد وضرورة وقوف الإخوة النواب بجانب مطالب المعلمين المشروعة نظراً لدورهم الفاعل في دعم المسيرة التعليمية.



العملية لسن القوانين والمراحل التي يمر بها مشروع القانون وصولاً للنشر والتنفيذ والتنويه إلى أبرز الإشكاليات القانونية والعملية التي تعترض الممارسة التشريعية. وخضع الطلبة خلال البرنامج التدريبي لمحاضرات وندوات ولقاءات علمية وعملية مفيدة بهدف صقل معرفتهم العلمية والقانونية، وفي نهاية اللقاء نظمت دائرة البروتوكول والعلاقات العامة جولة ميدانية صحت خلالها الطلبة لأروقة المجلس وقاعاته المختلفة وتناولوا في المكتبة الخاصة بالتشريعي.

بالجامعات الفلسطينية. وأكد الأغا، أن مثل هذه اللقاءات تهدف لتحقيق غايتين رئيسيتين الأولى تتمثل في تعريف الطلبة الدارسين للعلوم القانونية على الدور المهم الذي يضطلع به المجلس التشريعي الفلسطيني وعلى المستويين التشريعي والرقابي وإحاطتهم بأبرز المخرجات التشريعية والرقابية وانعكاسها الإيجابي على أرض الواقع. وأشار إلى أن الغاية الثانية تهدف إلى تقليص الفجوة بين التعليم القانوني النظري والممارسة العملية من خلال تعريف الطلبة على التطبيقات

استضافت الإدارة العامة للشؤون القانونية في المجلس التشريعي مجموعة من طلبة وطالبات كلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين ضمن برنامج تدريبي استمر ليوم واحد وتناول نماذج عملية وتطبيقات مهمة حول العملية التشريعية وسن القوانين. بدوره أشار مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمداد الأغا، إلى أن البرنامج التدريبي المذكور يأتي في إطار رؤية المجلس التشريعي للانفتاح على مؤسسات المجتمع وتعزيز العلاقة مع كليات القانون

النائب المصري يناقش مشاريع الإسكان التعاوني مع مدير عام الإسكان بوزارة الأشغال

النائب شهاب يشارك في حفل افتتاح العيادة الطبية الإندونيسية



داعياً لمضاعفة الجهود الرامية لتوفير المساكن التعاونية والشعبية بهدف خدمة الأسر المتعففة وإيواء الأزواج الشابة وأصحاب الدخل المحدود، داعياً وزارة الأشغال للنظر في إقامة المزيد من تلك المشاريع لخدمة الفئات الضعيفة والأسر التي لا تملك مساكن وبيوت.

من ناحيته لفت النائب مشير المصري، إلى أهمية المشاريع الإسكانية التعاونية في التخفيف من معاناة المواطنين خاصة المتضررين والفقراء، ومن هم بحاجة للسكن، منوهاً إلى أن تلك المشاريع تساهم بشكل أو بآخر في توفير وخلق فرص عمل لبعض الشباب من المهندسين والعمال،

ناقش النائب مشير المصري، مشاريع الإسكان التعاوني الخاصة بالأسر الفقيرة والمتعففة سواء تلك الأسر التي بحاجة للإيواء أو ترميم بيوتها المتهاكلة، أو الأسر والعائلات المتضررة جراء قصف الاحتلال لبيوتها، جاء ذلك لدى لقاء عقده المصري، مع مدير عام الإسكان التعاوني بوزارة الأشغال العامة والإسكان المهندس حاتم النبريص، بحضور عدد من الإداريين والمهندسين ومدراء الدوائر المعنية. بدوره عرض النبريص، إنجازات الوزارة الخاص بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ومشاريع الإسكان التعاوني، لافتاً إلى أن تلك المشاريع يتم تمويلها عبر مساهمات وتبرعات كريمة من دول صديقة للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الوزارة لن تدخر جهداً من أجل التخفيف من معاناة الأسر التي بحاجة لوحدة سكنية أو ترميم بيوت، أو العائلات المتضررة جراء الحروب والعدوان الذي يشنه العدو بين الحين والآخر.

شارك عضو المجلس التشريعي النائب محمد شهاب، في حفل افتتاح العيادة الطبية الإندونيسية الذي أقامته جمعية سلام للإغاثة والتطوير في جباليا شمال قطاع غزة، بحضور لفييف من المسؤولين وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية العاملة بقطاع غزة، وحشداً كبيراً من الجرحى والمصابين. وألقى النائب شهاب كلمة أثناء الحفل أكد فيها على أهمية افتتاح هذه العيادة التي تقدم الخدمات الطبية للجرحى البواسل، داعياً المؤسسات الطبية والصحية لمزيد من الاهتمام بالجرحى وتوفير كل المستلزمات والمستلزمات والأجهزة الطبية اللازمة لتقديم العلاج لهم وخاصة الجرحى الذين يتعذر سفرهم للخارج لتلقي العلاج. هذا وقدمت جمعية سلام للإغاثة والتنمية في نهاية الحفل "100" كرسي متحرك بالتعاون مع جمعية (ACT) الإندونيسية، حيث تم توزيعها على المرضى والمصابين الذين هم بحاجة ماسة لها.

ناقشت خطة عملها للعام 2020

لجنة التربية تؤكد ضرورة إقرار مشروع قانون المسؤولية الطبية



ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي العديد من الموضوعات التربوية والصحية، وأكدت على ضرورة إقرار التشريعي لمشروع قانون المسؤولية الطبية، جاء ذلك خلال اجتماعاً دورياً لها عقدته اللجنة بموجب المهام الموكلة لها ومتابعتها للقضايا المطروحة على جدول أعمالها.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ومقررها النائب خميس النجار، وأعضاء اللجنة النائب يوسف الشرافي، والنائب سالم سلامة، والنائب يحيى العبادسة.

واستعرض رئيس اللجنة النائب الجمل، جدول أعمال الاجتماع بما فيه خطة اللجنة لعام 2020م وأوضاع وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية ومستجدات العمل بوزارة التربية والتعليم وعدد من الشكاوى الواردة للجنة.

خطة 2020

أما بخصوص خطة عمل اللجنة للعام 2020م فقد تم عرضها على النواب أعضاء اللجنة، حيث أبدى النواب موافقتهم عليها بالإجماع مع التركيز على

حسب القانون في جميع الملفات العالقة. من ناحيتهم دعا النواب لمناقشة بدء تشغيل المستشفى العسكري الجزائري والاستفادة منه في تقديم الخدمات الطبية للمواطنين والمرضى في قطاع غزة.

بدوره أشار مسؤول الملف الصحي بلجنة التربية النائب خميس النجار، لأوضاع وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية والمشكلات التي تعاني منها نظراً لقلة الإمكانيات، مؤكداً على ضرورة إقرار قانون المسؤولية الطبية لكي يتم العمل

بند التشريع وسن القوانين وضرورة انجاز ما ورد فيها وخاصة قانون ذوي الإعاقة وقانون المسؤولية الطبية نظراً لأهميتهما القصوى في تدليل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الصحي والمؤسسات المهمة بالمعاقين.

"تؤرخ لبداية الانهيار الصهيوني في مختلف المجالات"

د. بحر: فتح تحقيق في جرائم الاحتلال يوم مشهود لشعبنا وقضيتنا وللقرارات والقوانين الدولية

واعتبر بحر، أن الانتصار الأكبر والنهائي سوف يتحقق بالانتهاء من ملف جرائم الاحتلال وتقديم قاداته العسكريين والسياسيين إلى منصات العدالة الدولية كمجرمي حرب لما ارتكبوه من جرائم بحق شعبنا. ودعا في الوقت نفسه المنظمات الحقوقية إلى بلورة فريق قانوني موحد ومشترك لمتابعة مسار المعركة القانونية في أروقة المحكمة الجنائية الدولية خلال الأسابيع القادمة، ومساعدة كل الضحايا من أبناء شعبنا على تقديم إفاداتهم ودعواتهم الموثقة لسجلات المحكمة الجنائية الدولية بأسرع وقت ممكن.

إلى التقاط هذه اللحظة التاريخية ودعم وإسناد المحكمة الجنائية الدولية في قراراتها وسلوكياتها وتوجهاتها العادلة لإدانة وتجريم الاحتلال وقادته، وبذل كل الجهود الممكنة لمنع كيان الاحتلال والدول الداعمة والمتواطئة معه من ممارسة أية ضغوط مضادة للإفلات والتملص من قبضة العدالة الأممية والقوانين الدولية. وأشار إلى أن قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية جعل محاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب ماثلاً بقوة للمرة الأولى منذ نشأة كيان الاحتلال، ووضعهم أقرب ما يكون من مرمي العدالة الدولية.

الفعالية للتحقيق في جرائم الاحتلال، انتصاراً للفلسطينيين وقضيتهم العادلة وهزيمة للاحتلال والمشروع الصهيوني في المنطقة والعالم أجمع. وأوضح أن البدء في حيثيات التحقيق الدولي في جرائم الاحتلال، ورغم أنها تشكل نقطة البداية والخطوة الأولى، إلا أنها تعني الكثير على المستوى السياسي والقانوني والإعلامي والثقافي، وتؤرخ لبداية الانهيار الصهيوني على مختلف الأصعدة والمجالات. ودعا السلطة الفلسطينية والمجموعة العربية والإسلامية في المؤسسات والمنظمات الدولية

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، أن قيام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "فاتون سودا" بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال الصهيوني بحق أبناء شعبنا الفلسطيني هو يوم مشهود في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ويوم تاريخي للقوانين والقرارات والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإنسانية التي أمعن الاحتلال في انتهاكها واستباحتها بكل صلف وفجور على مدار العقود الماضية. واعتبر بحر، في بيان صحفي أصدره فور الإعلان عن توجه المحكمة البدء في الإجراءات

التشريعي يستضيف دورة للجان الاصلاح
حول آليات سن التشريعات بالتعاون مع جامعة غزة

التشريعي يستقبل

أطر نسائية رافضة لاتفاقية "سيداو"

التشريعي لحقوق المرأة الفلسطينية، لافتاً للقوانين الوطنية الفلسطينية التي ترعى وتدعم حقوق المرأة وتحافظ على مكانتها ضمن المكونات الوطنية الأصيلة. من ناحيتها أشارت المتحدث باسم الأطر النسوية الراضية للاتفاقية إلى أن "سيداو" تتضمن الكثير من المغالطات والتناقضات الواضحة مع الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية الأمر الذي يفرض علينا تبني موقفاً متقدماً واستراتيجية وطنية رافضة لها لما تشكله من خطر على المرأة الفلسطينية وعادات وتقاليدها وقيم وأخلاق شعبنا الفلسطيني.

استقبل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، أطر نسائية رافضة لتوقيع السلطة على اتفاقية سيداو، وذلك صباح يوم أمس الأول بمكتبه في مدينة غزة بحضور، رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، والنائب جميلة الشنطي، وأمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون، وقد ناقش الطرفان مخاطر توقيع سلطة رام الله على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة باتفاقية "سيداو".

من ناحيته أشاد بحر، بدور المرأة الفلسطينية في بناء الوطن وتحدي الاحتلال، منوهاً لدعم

المعهد العالي للقضاء يكرم عميده السابق "أمين عام المجلس التشريعي"



نظم المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل حفل تكريم لعميد المعهد العالي للقضاء السابق الدكتور نافذ المدهون، والذي يشغل منصب أمين عام المجلس التشريعي في ذات الوقت، وذلك بمقر قصر العدل بغزة بحضور النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، وعدد من وكلاء الوزراء، ورؤساء الهيئات القضائية ولغيف من القضاة، "البرلمان" تابعت وقائع الحفل وأعدت التقرير التالي:

أشرف نصر الله، بأن يكون المجلس التشريعي من أكبر الداعمين له في إطار تطوير عمل المعهد وبما يثبت قواعد العدل والمساواة وحقوق الإنسان، وبما يعود بالفائدة الكبيرة على الأجيال القادمة من القضاة وأعضاء النيابة والمستشارين من الدوائر الحكومية المختلفة. ودعا القضاة والمستشارين والمؤسسات حقوقية أن يكون لهم دور بارز في متابعة قرار المدعية العامة بشأن ملاحقة قادة الاحتلال لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال السنوات السابقة وذلك من أجل محاسبة الاحتلال على جرائمه ضد أبناء شعبنا.

خطة راقية

من جهته شكر أمين عام المجلس التشريعي

لتحديد معالم الخطة التدريبية للمعهد التي تلبي الاحتياجات الحقيقية للرقى بالقضاء بكافة أفرعه والنيابة العامة إلى مستوى الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكر بحر، كل من ساهم في تطوير عمل المعهد العالي للقضاء بدءاً بالعميد الأول الدكتور محمد النحال، ومن ثم المستشار إسماعيل جبر، وآخرهم أمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون، والذي كان له دور واضح في تخريج أفواج من القضاة وأعضاء النيابة والقانونيين والمحكمين وغيرهم من أصحاب المهن القانونية.

التشريعي أكبر الداعمين

وواعد بحر، العميد الجديد للمعهد المستشار

التشريعي: أولوية كبيرة للتشريعات ذات الطابع القضائي

وألقى الدكتور أحمد بحر، كلمة خلال الحفل أشار فيها إلى أن المجلس التشريعي أعطى أولوية كبيرة للتشريعات ذات الطابع القضائي كان آخرها تعديل قانون القضاء العسكري وإقرار مشروع قانون معدل لقانون التحكيم بالمناقشة العامة.

ومضى يقول: "لقد صدر القانون رقم (2) لسنة 2009م بشأن المعهد العالي للقضاء الفلسطيني، وقد أخذنا بالاعتبار التجربة الفلسطينية الرائدة في تطوير عمل القضاء والنيابة العامة وقد كان لهذا القانون دور كبير

اللجنة الاقتصادية تعقد لقاء مع وكيل مساعد وزارة المالية عوني الباشا



وفد من التشريعي يؤدي واجب العزاء لعائلة الشهيد عبد الله ابو نصر بخانيونس



النائب هدى نعيم تستهجن توقيع السلطة على اتفاقية سيداو



استهجنت النائب هدى نعيم، توقيع السلطة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة بـ "سيداو" جاء ذلك خلال بيان صحفي أصدرته النائب نعيم مؤخراً وحذرت فيه من سعي جهات ومؤسسات رسمية وغير رسمية لنشر نص الوثيقة في الجريدة الرسمية، وهو الأمر الذي سيجعل الاتفاقية ملزمة كقانون محلي.

واستغربت نعيم، مصادقة

السلطة على الاتفاقية دون أية تحفظات؛ وأضافت أن بعض الاتفاقية يصطدم مع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، فضلاً عن دعوتها للإباحة والحرية الجنسية والاختلاط المنفصل.

وأكدت انحيازها لأية اتفاقيات أو تشريعات تُنصف المرأة الفلسطينية؛ منوهة إلى أن جميع التشريعات الفلسطينية منصفة للمرأة، وتبنت توجهات تنسجم ومبادئ العدل والإنصاف.

وأكدت نعيم، على أن بعض بنود الاتفاقية تتعارض مع الفقرة (2) من المادة (4) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته التي أكدت على أن (مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع).

ودعت كل الوزارات ذات العلاقة (التعليم، الأوقاف، الصحة، التنمية الاجتماعية، الشباب والثقافة، المرأة) لأخذ دورها الجاد في توعية النساء بحقوقهن وكذلك تحسين المجتمع أمام عوامل التفكيك والتفتيت.

التشريعي يبحث مع المكتب الفني للمحكمة العليا تطوير التشريعات القضائية



خليفة عمل مشتركة تعقد اجتماع شهري لمناقشة التعديلات المقترحة، وقياس أثرها على كفاءة العمل القضائي، وحصر الأولويات التشريعية ذات البعد القضائي؛ وتعزيز آليات التنسيق البيئي عبر الوسائل التكنولوجية وحصر المبادئ القضائية التي تقررها المحكمة العليا والاستفادة منها في تعديل التشريعات.

للمحكمة العليا بالزيارة، وأكد على أهمية التنسيق الدائم بين السلطتين التشريعية والقضائية في مجال تطوير التشريعات ومعالجة بعض أوجه القصور التي تعترى القوانين السارية؛ والتركيز على سنّ قوانين تساهم في تسريع الفصل في القضايا والحد من ظاهرة الاختناق القضائي. في نهاية اللقاء اتفق الطرفان على تشكيل

بدوره أكد أمين عام التشريعي د. المدهون، حرص المجلس على صياغة سياسة تشريعية لسنة 2020م تتسم بالواقعية وتُحاكي الاحتياجات المجتمعية؛ معتبراً أن السلطة القضائية هي الأقدر على تشخيص أوجه الخلل في التشريعات السارية والقصور القانوني من واقع نظرها للدعوى. من جانبه أشاد ثابت رئيس المكتب الفني

قام المجلس التشريعي ممثلاً بالأمين العام د. نافذ المدهون، ومدير عام الإدارة القانونية أ. أمجد الأغا، بزيارة المكتب الفني للمحكمة العليا للتباحث حول الأولويات التشريعية لسنة 2020م من واقع الممارسة القضائية والاتفاق على آليات التنسيق مع السلطة القضائية، بحضور المستشارين أشرف فارس، وأشرف نصر الله، من المحكمة العليا.

النائب القرعاوي: تديس الاحتلال للمقدسات ينذر بخطر كبير



حذر النائب عن محافظة طولكرم، فتحى القرعاوي من أن الاقتحامات الإسرائيلية المستمرة بحق المقدسات الإسلامية والتي كان آخرها اقتحام وزير الحرب الإسرائيلي نفتالي بينيت للمسجد الابراهيمي في الخليل المحتلة، ينذر بأمر خطير وكبير.

وقال القرعاوي في بيان صحفي أصدره بالأمس: إن الاقتحامات المستمرة للمقدسات والمواقع في

القدس والخليل ونابلس تؤكد الوضع المتردي والخطير الذي تعيشه المقدسات في فلسطين بشكل عام، في ظل تعمد المستوطنين إيذاء المسلمين في عقيدتهم ودينهم.

ونبه إلى أن الاحتلال يمهّد لأمر أخطر من مجرد الاقتحام، لأن توفير الحماية الكاملة من قبل الجيش يدخل ضمن مساعي ضم الضفة الغربية للكيان الإسرائيلي، والذي يعد شرطاً هاماً لمن يريد الوصول لسدة الحكم في الكيان.

وأوضح القرعاوي أن انتهاك المقدسات الإسلامية واستغلالها كدعاية انتخابية للوصول لسدة الحكم هو أسلوب رخيص يتخذة قادة الاحتلال، ولن يقبل به شعبنا وسيبقى يحمي أرضه ومقدساته، ويدافع عنها ويرابط فيها.

وأكد أن سياسة الاقتحامات تنذر بانفجار يؤثر على المنطقة كلها، لأن الاستقرار في فلسطين هو استقرار في المنطقة بأسرها، ودعا القرعاوي جميع الأطراف لتدرك خطورة الأمر قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.

النائب الغول: تسجيل مستوطنات الضفة بوزارة العدل الصهيونية جريمة كبرى

وشدد أن الاحتلال يرتكب جرائم حرب بهذه القرارات الاجرامية وعلى الرغم من قرار المدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية بوجود أسباب معقولة بالتحقيق مع الاحتلال بارتكابه جرائم حرب إلا أن الاحتلال بإصراره في اصدار مثل هذه القرارات يكون ارتكب جريمة حرب جديدة مع سبق الإصرار والترصد ويؤكد على العقلية الصهيونية التي تتحدى القانون الدولي بشكل دائم ومستمر.

وأوضح أن عدم مسألة الاحتلال عن هذه الجرائم والجرائم السابقة جعله يتمادى في ارتكاب المزيد

من الجرائم، وهو اعتداء صارخ على الحقوق الفلسطينية، مبيناً أن الاحتلال لا يفهم سوى لغة واحدة وهي لغة القوة بجميع أشكالها وهي حق مشروع للشعوب المحتلة في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل ومنها المقاومة المسلحة.

ودعا النائب الغول الفصائل الفلسطينية ومؤسسات العالم والأمم المتحدة والبرلمانات الدولية والفلسطينيين بكل شرائحهم لمواجهة هذا المحتل الخطير الذي يعتدي على الشجر والبشر والحجر وعلى المقدسات قائلاً: "الاحتلال هو الخطر والسرطان المزروع في قلب الأمة ولا بد من اقتلعه".

وبين الغول، أنه لا بد من الاصطاف حول المقاومة الفلسطينية للجم الاحتلال وكنسه من أرضنا وتطهيرها، ولا بد من اتخاذ كل الخطوات لمواجهة الاحتلال بكل السبل الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية والمقاومة المسلحة بكل أشكالها لا بد من اصطاف الجميع حول هذا الخطر الدائم لا بد أن تتوحد هذه الجهود من أجل اقتلعه من أرضنا المقدسة.



أكد رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، أن قرار الاحتلال الصهيوني بضم المناطق (ج) من الأراضي الفلسطينية مغلفاً بقرار من حزب الليكود ومطالبة أعضاء الكنيست التابعين لحزب الليكود للتصويت لهذا القرار وتصريح نتنياهو يؤكد أن هذا القرار مدعوم بقرار وتفاهات مع الولايات المتحدة، وهذا يدل أن هناك مؤامرة واضحة من الاحتلال الصهيوني على الأرض الفلسطينية وضد الحقوق الوطنية لشعبنا.

وقال النائب الغول في تصريح صحفي: "هذا القرار يعتبر اعتداء صارخ على الأرض الفلسطينية ونسف للقانون الدولي والمعاهدات الدولية ونسف لاتفاقية أوسلو الهزيلة أصلاً والمرفوضة أساساً وهي غطاء من الإدارة الأمريكية التي تعتبر شريكة مع الاحتلال الصهيوني بارتكاب هذه الجرائم من خلال اعطائها الضوء الأخضر ودعمها بالمال والسلاح والموقف القانوني والموقف السياسي، وأن هذا القرار يعتبر منافي لكل القوانين والمعاهدات الدولية هذه سياسة السرقة والسطو التي يمارسها الاحتلال على الأرض الفلسطينية".

وأضاف الغول: "الاحتلال كيان إرهابي ويمارس إرهاب الدولة ويقوم بعمليات قرصنة للأرض الفلسطينية واغتصاب للأرض الفلسطينية، وأنها كلها أراضي فلسطينية لا فرق بين القدس والمناطق (ج) وحيفا ويافا وعكا، وإن الاحتلال لكل الأرض الفلسطينية احتلال غاشم إجرامي مرفوض وفق القوانين الدولية، والاعتداء على الأراضي (ج) كالاقتداء على الأقصى وحيفا ويافا".



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

حاكموه

خبر تعاون جهاز المخابرات العامة برام الله مع الاحتلال في جريمة اغتيال القائد العسكري في سرايا القدس الشهيد بهاء أبو العطا رحمه الله، شكلت حالة من الاستهجان والاستغراب لدى جماهير شعبنا على الرغم من المعرفة السابقة بسوء سمعة الجهاز المذكور، غير أن شعبنا وكل الأحرار والوطنيين لم يكونوا يرغبون بالوصول إلى هذا الحد من السفه والانحطاط والانحدار من الناحية الوطنية والأخلاقية والقيمية.

إن الأدلة الواضحة والدامغة التي ساققتها وزارة الداخلية في غزة حول حادثة اغتيال أبو العطا، تصنف على أنها خطيرة جداً سواء تسجيل المكالمات الهاتفية أو البث بالصوت والصورة لاعتراقات المتعاونين وهم أصلاً ضباط في الجهاز سيء السمعة والصيت، كلها بمثابة أدلة دامغة تدين أصحابها ومشغليهم بتهم كبرى كالخيانة الوطنية وسوء الأمانة والتحلل من القيم الوطنية ومعاداة الشعب الفلسطيني والعمل ضد مصالحه الوطنية العليا والتآمر على قيادات المقاومة وكشف ظهرها للعدو عن سبق إصرار وترصد.

لذلك كله من الواجب الوطني أن يخضع هؤلاء لمحاكمة عسكرية عاجلة، وإنني هنا أهيب وأدعو هيئة القضاء العسكري، والمدعي العام العسكري بغزة للمبادرة بعرض هؤلاء الجناة على المحكمة العسكرية والبدء فوراً بإجراءات محاكمتهم وفي مقدمتهم المتورط الرئيس الذي قدم للاحتلال تقريراً مفصلاً عن تحركات القائد أبو العطا رحمه الله.

العيب الأكبر هو تحدي السلطة لمشاعر الأحرار واقدام رئاسة السلطة - إذا صح الخبر - على ترقية المدعو "الغرابوي" لرتبة إضافية وبشكل استثنائي كأنه قام بعمل بطولي أو اختراق وإنجاز غير معهود، وكأنه لم يقم بعمل خياني يوجب محاكمته، وهذا أمر في غاية الغرابة والاستهجان، لذلك علينا محاكمته محاكمة عسكرية غيابياً وليصدر بحقه الحكم الذي يرضي ضمائر الأحرار وفق القانون الثوري، ويمكن تنفيذ الحكم الصادر بحقه حين القدرة على جلبه لأرض غزة بطريقة أو أخرى.

هذه الحادثة أوضحت لكل الدنيا أن منظومة السلطة الأمنية تتمتع بجرأة عالية على خيانة الأرض والوطن والإنسان الفلسطيني وغني عن القول إنها منظومة عفنة مزودة بعقيدة أمنية قذرة، لذا من الواجب الوطني التخلص منها والسعي نحو تفكيكها بكل السبل والوسائل الممكنة والمتاحة.

وهذا بالتأكيد لا يتأتى إلا بالتغلب على المنظومة السياسية القائمة في الضفة الغربية وهنا فإنني أدعو جماهير شعبنا في الضفة الغربية المحتلة لتدشين أوسع وأكبر موجة تظاهرات شعبية عارمة للاحتجاج على سلوك السلطة السياسي سعياً لإحراج السلطة في المحافل الدولية ولدى الحكومات العربية والإسلامية تمهيداً لإعلان حالة العصيان المدني بهدف إسقاطها أسوة بما حدث مع بعض الأنظمة في المنطقة التي أبدت العداء لشعوبها.

وعلى صعيد آخر فإنه من المفيد المضي قدماً نحو تشكيل كتل وطني حر يضم كل المكونات الوطنية المخلصة والسعي ليكون هذا التكتل الوطني بديلاً منطقياً وعملياً عن سلطة رام الله التي لا تراعي مصالح شعبنا بل تتآمر عليه.

ويمكن تسويق هذا الأمر لدى الجهات العربية والإسلامية والدولية الرسمية وشبه الرسمية بجهود ومساعدة أصدقاء الشعب الفلسطيني من دول وشخصيات ومنظمات وهيئات مختلفة في محاولة للتخلص من عار أوسلو وسياسة السلطة ورئاستها التي لم تعد تمثل أي فلسطيني حر.

أمل أن يكون العام 2020م عام خير على شعبنا وأن تتمكن القوى السياسية الفاعلة والحية من التغلب على السلطة واحتها عن سدة الحكم وجلب قادتها السياسيين والأمنيين لمحاكمات عاجلة وعادلة وخاصة أولئك الذين أضروا بمصالح شعبنا وألحقوا الضرر بالمقاومة.

لجنتا الداخلية والقانونية بالتشريعي تزوران هيئة القضاء العسكري



وتظلمات، للنظر في شكاوى المحكومين وتظلماتهم، وتابع بالقول: "تم هيكلة المحاكم العسكرية وفقاً لبنود ومواد القانون الجديد الذي أقره التشريعي مؤخراً، ليصبح لدينا محكمتي استئناف، ومحكمة واحدة خاصة، إلى جانب ثلاثة هيئات دائمة، ورئيس محكمة خاصة وسيتم إقرار الهيكلية من جديد".

بدوره دعا رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، هيئة القضاء العسكري للإسراع في إنهاء القضايا والملفات المتركمة والعمل على إنجازها بالسرعة الممكنة وبما يحقق العدالة وينسجم مع مبدأ سيادة القانون.

من جهته أكد رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب إسماعيل الأشقر، مساندة لجنته والمجلس التشريعي الفلسطيني لهيئة القضاء العسكري، وقال: "نحن حريصين أن تكونوا مستقرين ونزيهين ونقدر كل ما تفعلوه من إجراءات قانونية ومجريات قضائية من شأنها المحافظة على الوطن والمواطن".

زارت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي واللجنة القانونية بالمجلس التشريعي هيئة القضاء العسكري بمقرها في مدينة غزة، وشارك بالزيارة رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر، ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، وكلاً من أعضاء اللجنتين النائب سالم سلامة، النائب مروان أبو راس، والنائب جميلة الشنطي، وكان في استقبالهم رئيس هيئة القضاء العسكري العميد أمين نوفل، والمدعي العام العسكري فضل الجديلي، وعدد من القضاة وهيئة القضاء العسكري.

بدوره رحب العميد أمين نوفل، برئيسي وأعضاء اللجنتين شاكرًا لهم زيارتهم التي اعتبرها لفتة كريمة لكونها الزيارة الأولى بعد إقرار المجلس التشريعي قانون هيئة القضاء العسكري، مضيفاً أن الهيئة تعمل على ضبط الحالة الأمنية وبخاصة قضايا التخابر والمخدرات والجنايات الكبرى ذات الصلة بالأمن القومي الفلسطيني. وأكد العميد نوفل، أنه تم استحداث دائرة شكاوى

لجنتا الداخلية والقانونية أثناء إجتماع مشترك



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

■ تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN